

أثر تطبيق نظام الفوترة الإلكتروني الوطني في الحد من التهرب الضريبي: من وجهة نظر موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية د. حسين أحمد الطراونة*

تاريخ قبول البحث: 2024/4/24م

تاريخ استلام البحث: 2024/2/11م

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر تطبيق نظام الفوترة الإلكتروني الوطني في الحد من التهرب الضريبي في الأردن من وجهة نظر موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ تم تصميم استبانة لهذا الغرض احتوت على مكونات المتغيرات المستقلة لنظام الفوترة الإلكتروني ممثلاً بأبعاده: الأنظمة والتعليمات، والمهارات البشرية والبنية التحتية التقنية، وتكون مجتمع الدراسة من مستويات وظيفية مختلفة لموظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. وتم اختيار أسلوب العينة العشوائية لمجتمع الدراسة وتوزيع (140) استبانة على عينة الدراسة من موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. وتم استرجاع (130) استبانة بنسبة 92.8%، وبذلك خضع للدراسة والتحليل (125) استبانة حيث شكلت ما نسبته 96.1% من الاستبانات المسترجعة. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة أنّ هناك ارتباطاً طردياً قوياً إيجابياً وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة والتعليمات، وكل من مهارات القائمين على تشغيل نظام الفوترة الضريبي الوطني الإلكتروني والبنية التحتية والأجهزة التقنية المستخدمة في الحد من التهرب الضريبي عند مستوى (1%) حيث أنّ (01 أكبر من sig). أما أبرز التوصيات فتمحورت حول ضرورة تطبيق نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الضريبي؛ لما له من فوائد عديدة، بالإضافة إلى ضرورة تعديل وتطوير بعض التشريعات بما يتلاءم مع التطور التكنولوجي، واستخدام أحدث البرمجيات مع تأهيل الكوادر العاملة على التكيف معها، وهناك المزيد من التوصيات بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: نظام الفوترة الإلكتروني، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، التهرب الضريبي، الدفع الإلكتروني.

* أستاذ مشارك، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

The Impact of Implementing The National Electronic Invoicing System on Reducing Tax Evasion in Jordan From The Perspective of Employees of The Jordanian Income and Sales Tax Department.

Abstract

The aim of this study was to demonstrate the impact of implementing the national electronic invoicing system on reducing tax evasion in Jordan from the perspective of employees of the Jordanian Income and Sales Tax Department. The descriptive analytical method was utilized, and a questionnaire was designed for this purpose includes the components of the independent variables of the electronic invoicing system, represented by its system regulations, human skills, and technical infrastructure. The study population consisted of employees from various functional levels of the Income and Sales Tax Department in Jordan. A random sampling method was employed, distributing 140 questionnaires to the study sample of employees. A total of 130 questionnaires were returned, representing a response rate of 92.8%. Consequently, 125 questionnaires were subjected to study and analysis, constituting 96.1% of the retrieved questionnaires. One of the key findings of this study is a strong positive correlation and statistically significant relationship between the system regulations and instructions, the skills of operators of the national electronic tax invoicing system, and the infrastructure and technological devices used in combating tax evasion at a level of (1%), where (01 is greater than sig). As for the main recommendations of the study, they revolve around the necessity of implementing the national electronic tax invoicing system due to its numerous benefits, as well as amending and developing some legislation to align with technological advancements and utilizing the latest software while training the workforce to adapt to these modern software applications. Additionally, there are further recommendations proposed by the study.

Key words: Electronic Invoicing System, Jordanian Income and Sales Tax Department, Tax Evasion, Electronic Payment.

المقدمة:

أضحت التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية تؤدي دورًا هامًا وحاسمًا في العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العصر الحديث التي انعكست على المنظمات الاجتماعية التي تقدم الخدمة للمواطنين وتعد الضرائب واحدة من تلك الجوانب الحياتية التي تمس حياة الشعوب بأنواعها، وما يرافقها من مشكلات في التطبيق التي من أهمها التهرب الضريبي الذي يكاد تعاني منه كافة الدول على الرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبشكل نسبي من دولة إلى أخرى.

تؤدي الضرائب دورًا حاسمًا في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك توفير التمويل للبنية التحتية العامة، وتعزيز التوزيع العادل للثروة، وتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي، وضمان الأمن الاجتماعي، كما تؤدي دورًا هامًا في تشجيع أو تقييد السلوكيات الاقتصادية والاستهلاك (Stewart, M. 2022)؛ باعتبارها إحدى أهم وسائل تمويل الحكومات في مختلف أنحاء العالم، حيث تعدّ الضرائب مصدرًا أساسيًا لتوليد الإيرادات الحكومية التي تستخدم لتمويل الخدمات العامة والمشروعات الحكومية. ويتم فرض الضرائب على الأفراد والشركات بناءً على مجموعة متنوعة من الأسس، مثل: الدخل الشخصي، والأرباح الشركاتية، والمبيعات والممتلكات، وتتنوع أنواع الضرائب حسب النظام الضريبي لكل دولة.

وترافق مشكلة التهرب الضريبي الضرائب عند تطبيقها على أرض الواقع دائمًا، إذ تعد مشكلة عالمية بكافة الدول، وتختلف نسبتها وطرقها من دولة لأخرى. فالتهرب الضريبي هو مصطلح يستخدم لوصف السلوك الذي يهدف إلى تجنب دفع الضرائب، أو تقليل الالتزام الضريبي على نحو غير قانوني أو غير أخلاقي. ويمكن أن يتضمن التهرب الضريبي مجموعة متنوعة من الأنشطة، مثل: تقديم معلومات زائفة عن الدخل أو الأصول، أو تحويل الأموال إلى حسابات في دول ذات انخفاض الضرائب، أو استغلال الثغرات في النظام الضريبي للحصول على امتيازات غير مستحقة. وبذلك يعد التهرب الضريبي مشكلة خطيرة تؤثر في الاقتصاد والمجتمع بوجه عام، فعندما يقوم الأفراد والشركات بتجنب دفع الضرائب اللازمة، يترتب على الحكومة تقليل مواردها المالية، مما يؤثر في قدرتها على تقديم الخدمات العامة وتنفيذ المشروعات الحيوية. كما يؤدي التهرب الضريبي إلى تفاقم التفاوت في توزيع الثروة، حيث يتحمل الأفراد ذوو الدخل المنخفضة نصيبًا أكبر من الأعباء الضريبية. وقد ظهرت العديد من الدراسات لبحث الوسائل والأساليب المتبعة لمكافحة التهرب الضريبي والتقليل منه ما أمكن وأوصت تلك الدراسات كدراسة الدكتور

مأمون شخاترة (شخاترة، 2020) ودراسة (نشوان، 2017) بتبني مفهوم استخدام الأساليب التكنولوجية للحد من التهرب الضريبي (الفوترة الإلكترونية)، وعليه جاءت هذه الدراسة والموسومة بـ: "أثر تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية الوطني في الحد من التهرب الضريبي" من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. لاختبار وتبيان الهدف المنشود من هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

يعد التهرب الضريبي ظاهرة عالمية تعاني منها كافة الدول سواء المتقدمة أو النامية على حدٍ سواء، وتستخدم تلك الدول العديد من الأساليب والآليات لمكافحة التهرب الضريبي، وعلى الرغم من ذلك فالظاهرة تتزايد، وليس هناك طريقة للحد من التهرب بالدول؛ وذلك لأن التهرب يزداد يوماً بعد يوم مما يؤثر في حجم الإيرادات العامة من خلال انخفاض التحصيل الضريبي (Teera & Hudson، 2004) وينعكس هذا على دور الدولة والحد منه في تمويل المشاريع والخدمات التي تقدمها من بند النفقات العامة، مما يؤدي إلى التأثير في النمو الاقتصادي والاجتماعي بالدول. وعلى الرغم من ذلك فإن الدول تستخدم أساليب عديدة، منها: تطبيق التشريعات الضريبية، وزيادة الوعي الضريبي، وتشديد الرقابة ومكافحة الفساد. إلا أن الدراسات والأبحاث الحديثة لظاهرة التهرب الضريبي أكدت على وجوب استخدام الأساليب التكنولوجية (الفوترة الإلكترونية)، (Madzharova، 2014) في معالجة هذه الظاهرة كوسيلة للحد منها. (نشوان، 2017)، (شخاترة، 2020). (الفرجات، 2013) وبناء عليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي الآتي:

ما أثر تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية الوطني في الحد من التهرب الضريبي في الأردن؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر الانظمة والتعليمات في نظام الفوترة الإلكترونية الوطني الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في الأردن؟
2. ما أثر المهارات البشرية للقائمين على نظام الفوترة الإلكترونية الوطني الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في الأردن؟
3. ما أثر البنية التحتية والأجهزة المستخدمة في نظام الفوترة الإلكترونية الوطني الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في الأردن؟

4. ما النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد أو التقليل من التهرب الضريبي للمكلفين؟
أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على الأنظمة والتعليمات المتعلقة بنظام الفوترة الإلكترونية الوطني الضريبي ومدى تأثيرها في الحد من التهرب الضريبي في الأردن.
 2. التعرف على قدرة وتأثير المهارات البشرية للقائمين على نظام الفوترة الإلكترونية الضريبي.
 3. التعرف على تأثير البنية التحتية والأجهزة التقنية المستخدمة في نظام الفوترة الإلكترونية الضريبي.
 4. التعرف على العلاقة والأثر بين مكونات نظام الفوترة الإلكترونية الوطني والتهرب الضريبي والاستفادة من التوصيات التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة.
- أهمية الدراسة:

تتضمن أهمية الدراسة نوعين من الأهمية، هما: الأهمية النظرية، والأهمية العملية. وفيما يتعلق بالأهمية النظرية فإنّ هذه الدراسة تأتي كمكملة وداعمة للدراسات السابقة في مجال الضرائب وأسلوب الحد من التهرب الضريبي إلكترونياً، وربما تضيف جانباً نظرياً آخر والاستفادة منه من قبل الباحثين الآخرين في هذا المجال التي يرى الباحث أنها إضافة لمن سبقه بذلك. أما فيما يتعلق بالأهمية العملية والتطبيقية لهذه الدراسة فتأتي من أن الاقتصاد الأردني يواجه العديد من المشكلات الاقتصادية، منها: الارتفاع الكبير والمتسارع في عجز الموازنات، وارتفاع نسب المديونية عاماً بعد عام نتيجة قصور وانخفاض الإيرادات العامة، وتضخم النفقات السنوية عبر الموازنات (شخاترة، 2020). ولذلك تسعى الحكومات وباستمرار من خلال دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إلى المزيد من المحاولات التي من شأنها زيادة كفاءة التحصيلات الضريبية، وتحفيز القطاعات المختلفة في ذلك ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات كأقرانها من الدوائر الأخرى في الدولة، التي واكبت التطورات التكنولوجية الذي يشهده العالم جميعاً فكان هناك نصيب لهذه الدائرة من استخدام التكنولوجيا في عملها، ولا سيّما في تطوير نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني من خلال نظام خاص بالدائرة سعي نظام الفوترة الضريبية الإلكترونية لاستخدامه كوسيلة للتقليل والحد من التهرب الضريبي.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

H_01 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتطبيق نظام الفوترة الإلكتروني الوطني ممثلاً بأبعاده الثلاثة الأنظمة والتعليمات، المهارات البشرية والبنية التحتية التقنية في الحد من التهرب الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. ويتفرع من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية وهي التالية:

H_{O1} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتطبيق نظام الفوترة الإلكتروني الوطني ممثل بالأنظمة والتعليمات في الحد من التهرب الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

H_{O2} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتطبيق نظام الفوترة الإلكتروني الوطني ممثل بالمهارات البشرية في الحد من التهرب الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

H_{O3} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتطبيق نظام الفوترة الإلكتروني الوطني ممثل بالبنية التحتية والأجهزة التقنية المستخدمة في الحد من التهرب الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

أنموذج الدراسة:

يتألف أنموذج الدراسة من متغيرين رئيسيين، هما:

الأول: المتغير المستقل الذي شمل مكونات نظام الفوترة الضريبي الوطني الإلكتروني وهي التعليمات والأنظمة، والمهارات البشرية للقائمين على تشغيل النظام والبنية التحتية، والأجهزة التقنية المستخدمة في تشغيل النظام.

الثاني: المتغير التابع الذي تم تمثيله بالحد من التهرب الضريبي. وتم الاعتماد على تلك المتغيرات بالاعتماد على عدة مصادر. (شخاترة، 2020)، (محاميد، 2018)، (أبو حسن 2019).

منهجية الدراسة:

لغايات استكمال الدراسة وتحقيق الأهداف واختبار الفرضيات فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تمحورت الدراسة حول ما يلي:

1. جمع المعلومات بالرجوع إلى الأدبيات النظرية والكتب والقوانين والأنظمة المتعلقة بموضوع الدراسة لبناء الإطار النظري والاستعانة به في الإطار العملي التحليلي.
 2. إعداد استبانة لغرض الدراسة وبعد استكمال مراحل الإعداد والتحكيم تم توزيعها على عينة الدراسة واستردادها وتجميعها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).
 3. استخراج النتائج ومقارنتها مع الدراسات السابقة العربية والأجنبية ومعرفة ما توافقت وما اختلفت مع هذه الدراسة.
- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، ومنها:

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة ميساء عبد اللطيف (2022) بعنوان "أثر تطبيق نظام الفوترة في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر المدقق الضريبي"، وهدفت إلى كيفية الوصول إلى أثر نظام الفوترة على الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي الضريبة في الأردن حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة من المدققين البالغ عددهم (300) شخص. واستردت الباحثة (214) استبانة خضع منها (204) للتحليل والفحص والاختبار باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود أثر إيجابي لنظام الفوترة الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى وجود عقوبات صريحة وواضحة ورادعة لتطبيق النظام، وكذلك زيادة الوعي الضريبي للمكلفين وزيادة الثقة فيما بينهم وبين موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. أما أبرز التوصيات التي جاءت بها الدراسة فهي زيادة الاهتمام بتطبيق نظام الفوترة على كافة القطاعات المكلفة بالضريبة، وكذلك تشجيع الباحثين والدارسين دراسة عوامل ومقومات أخرى غير التي درست.

- دراسة ليث البطاينة (2022) بعنوان "الأثر المتوقع لنظام الفوترة الإلكترونية في رفع كفاءة التحصيل الضريبي في الأردن"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأثر المتوقع لنظام الفوترة الإلكترونية في رفع كفاءة التحصيل الضريبي في الأردن، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة لهذا الغرض؛ إذ تم توزيع (150) استبانة وكانت العينة من موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حيث تم استرجاع (130) استبانة، وتم

استبعاد (8) استبانات لعدم الصلاحية وخضع الباقي إلى التحليل باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود أثر إيجابي واضح لنظام الفوترة على كفاءة التحصيل الضريبي، ووجود أثر لتطبيق التشريعات والقوانين المتعلقة بنظام الفوترة الإلكتروني، وأثر ذلك في رفع كفاءة التحصيل الضريبي وزيادة الوعي للقائمين على إدارة الضريبة والالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة اللازمة لتطبيق الفوترة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أبرزها: تزويد الدائرة بالأجهزة الحاسوبية الحديثة وتدريب العاملين بالدائرة على نظام الفوترة ومواكبة التطورات الإلكترونية لهذا النظام.

- دراسة يزن أبو حسن (2019) بعنوان "الأثر المتوقع لتطبيق نظام الفوترة الوطني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدقي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأثر المتوقع لتطبيق نظام الفوترة الوطني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر المدققين العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك بإعداد استبانة مكونة من (48) فقرة، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة حيث غطت الدراسة 89.36% من الاستبانات الصالحة للتحليل باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الفوترة الوطني في الحد من التهرب الضريبي حسب آراء عينة الدراسة مدقي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، ومنها: ضرورة إشراك المكلفين بدفع الضريبة بعملية الإصلاح وتوعيتهم بأثر ذلك وحثهم على طلب الفاتورة عند الشراء.

- دراسة كمال مولود وآخرين (2017) بعنوان "أثر تبني نظام الدفع الإلكتروني على الحد من التهرب الضريبي في الجزائر"، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تبني نظام الدفع الإلكتروني على تخفيض حجم كل من الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في الجزائر، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام عينة ميسرة مشكلة من (42) مفردة من خبراء الاقتصاد والمحاسبة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: وجود علاقة ارتباط عكسية بين نظام الدفع الإلكتروني وانخفاض حجم الاقتصاد الخفي وحجم التهرب الضريبي بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين انخفاض حجم الاقتصاد الخفي وحجم التهرب الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أبرزها: ضرورة الإسراع في

تبني الدفع الإلكتروني وإجراء إصلاحات اقتصادية عميقة؛ للحد من اقتصاد الظل، وكبح جماح التهرب الضريبي.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

- دراسة Cuba W. G., Ibarra Fretell, V. H., Fernández- Bedoya, R V., Grijalva Salazar, M. A. (2023). & Yzaguirre Ruiz, E. E., Mayuri, "Electronic invoicing: a cross sectional study of its implementation in micro and small businesses in Lima," Peru (الفواتير الإلكترونية: دراسة مقطعية لتطبيقها في الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر في ليما، بيرو). وهدفت هذه الدراسة إلى الاستنتاج من وجهة نظر المحاسبين حول المواقف والممارسات والامتثال للالتزامات الضريبية التي يتم تنفيذها نتيجة تنفيذ الفواتير الإلكترونية، ومعرفة الفوائد التي تجلبها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واستخدمت الدراسة منهجية أسلوب البحث التطبيقي الكمي، حيث تألفت العينة من (384) محاسباً يديرون الضرائب في شركاتهم في ليما/ البيرو وذلك باستخدام أداة جمع البيانات وهو الاستبيان. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، ومنها: أن عينة الدراسة تعتقد بأن استخدام نظام الضريبة الإلكترونية يساعد في مكافحة التهرب الضريبي بمقدار (9.6%) ويساعد في عمليات التدقيق الضريبي المرهقة ب (38.8%)، كما يساعد في تلافي فقدان سندات الدفع. أما أبرز التوصيات للدراسة فتمثلت بالتوصية في تنفيذ نظام الضريبة الإلكترونية باعتباره وسيلة لمساعدة الشركات على الامتثال طوعية للالتزامات الضريبية، ولوجود تأثير إيجابي على التحصيلات الضريبية.

- دراسة S. A. & Kusuma, I., Muda, N., Nurhayati, "Building Block in Digital Tax Administration: Literature Review" (بناء قواعد إدارة الضرائب الرقمية). هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مراجعة للأدبيات حول القواعد الأساسية في الإدارة الضريبية من حيث تطبيق الضرائب الرقمية، واستخدمت الدراسة منهج مراجعة الأدبيات التي تحدد وتقيم وتفسر جميع النتائج المتعلقة بموضوع البحث من خلال الإجابة عن أسئلة محددة مسبقاً. وتوصلت إلى عدة نتائج، من أبرزها: معرفة خصائص المستجيبين، والمشاكل التي تم التغلب عليها عند بناء قواعد الأساسية للإدارة الضريبية الإلكترونية، ومعرفة الفوائد التي تعود على الشركات والإدارة الضريبية من خلال الضريبة الرقمية. أما فيما يتعلق بالتوصيات فإنه يتوجب على الإدارات الضريبية استخدام القواعد الأساسية للضريبة الإلكترونية، مثل: الهويات الرقمية، وإدارة البيانات، وإنفاذ القوانين وصولاً إلى الامتثال الضريبي، والحد من التهرب

الضريبي من خلال تصميم نماذج خاصة بها. وأخيرًا أوصت الدراسة بإجراء مزيدٍ من الدراسات ولا سيّما فيما يتعلق بالنزاهة الرقمية والتحول الرقمي.

- دراسة أيمن حرب Harab (2020) بعنوان: "Impact of Income Tax performance on the Application of Accounting Billing Systems In Jordan".
اداء ضريبة الدخل على تطبيق نظم الفوترة المحاسبية في الأردن) حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الأداء الضريبي على تطبيق نظم الفوترة المحاسبية في الأردن. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أبرزها: وجود أثر وارتباط لضريبة الدخل على تطبيق نظم الفوترة المحاسبية، وكذلك وجود تأثير لضريبة الدخل على الإيرادات الضريبية. وأوصت الدراسة بتطبيق نظام الفوترة الضريبية على كافة القطاعات لمكافحة التهرب الضريبي وتطبيق مبدأ العدالة الضريبية.

- دراسة قاسم عبد الله وآخرين (2018) بعنوان: "The Impact of Electronic Taxation on Reducing Tax Evasion Methods of IRAQI Companies Listed in The IRAQI Stok Exchange" (أثر الضرائب الإلكترونية في الحد من أساليب التهرب الضريبي للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذج مقترح لنظام ضريبي إلكتروني للضرائب. بالإضافة إلى تبين أهمية استخدام الضرائب في السلوك الضريبي للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال اختيار عينة مكونة من (100) موظف يعملون في قسم الرقابة والمحاسبة في الشركات العراقية، وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (100) مصرف عراقي؛ وذلك للحصول على تنوع بالآراء، واستخدمت الدراسة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أبرزها: أن عملية إنجاز الأعمال الضريبية تعد من أهم الاستراتيجيات للشركات العراقية، وأن هناك إمكانية لزيادة الحصيلة الضريبية. بالإضافة إلى ضرورة استخدام أنظمة الضرائب الإلكترونية التي تعتمد على أحدث البرمجيات، وتعديل التشريعات بما يتلاءم من التطورات التي تحصل لتتلاءم مع تلك الأنظمة الإلكترونية.

- دراسة Path Cia (2019) بعنوان: "Program on the Increase of State Collection Effects of the Electronic Invoice" (أثر برنامج الفاتورة الإلكترونية على زيادة تحصيل الضرائب في ولاية غوباس - البرازيل) حيث هدفت هذه الدراسة إلى التّحقق مما إذا كان تنفيذ برنامج الفوترة الإلكترونية (EI) قد أدّى إلى زيادة في التحصيل الضريبي في ولاية غوباس في البرازيل، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وقد تم إجراء تحليل اختبار الوسائل (T-TEST) مع تقدير الانحراف في الاختلافات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومنها: أنّ متوسط التحصيل الضريبي في ولاية غوباس كان أعلى إحصائياً في الفترة التي تلت تطبيق برنامج الفوترة الإلكترونية، وأنّ الزيادة في التحصيل من الشركات المطلوبة ضريبياً كان أعلى من التحصيل قبل تنفيذ الفوترة الإلكترونية، مما يؤكد وجود أثر إيجابي وقوي لاستخدام برنامج الفوترة الإلكترونية، حيث أوصت الدراسة بضرورة استخدام الفاتورة الإلكترونية؛ لما لها من أثر في الحد من التهرب الضريبي، أو التخلف عن سداد الضريبة، وبالتالي زيادة أداء التحصيل الضريبي.

- دراسة Juan Jose وآخرين (2016) بعنوان: "Electronic Invoice in Costa Rica: Challenges for Its Implementation". (التحديات والضريبة الإلكترونية في كوستاريكا) تحديات وتطبيقات) وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الوضع الحالي الذي تواجهه كوستاريكا حول القضايا المالية، ومعدلات التهرب الضريبي المرتفعة واقتراح تقديم تطبيق الفاتورة الإلكترونية كحل استراتيجي للحكومة، لسد الفجوة حول التهرب الضريبي اقتداءً بالبرازيل والتشيلي. وخلصت الدراسة بالتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، ومن أبرزها:

1. اتباع الممارسات الجيدة لتحليل وتكييف النماذج الناجحة في مجالات مماثلة مثل تنفيذ الفواتير الإلكترونية في البرازيل والتشيلي.
2. البحث عن فرص وتحسين الأداء واعتبار الدول الناجحة في مثل هذا الموضوع معايير مرجعية لأفضل الممارسات لتطبيق الفوترة الإلكترونية.
3. تشجيع إقامة شركات دولية والاستفادة من التجارب المماثلة في الفواتير الإلكترونية.
4. إنشاء نظام حكومي مركزي لتطبيق الفوترة الإلكترونية.

ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

جاءت هذه الدراسة لتبين الأثر المتوقع لتطبيق نظام الفوترة الضريبي الوطني الإلكتروني كوسيلة مع الوسائل الأخرى للحد من التهرب الضريبي في الأردن، ومن خلال وجهة نظر العاملين

واختلاف مستوياتهم الوظيفية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وكل ضمن اختصاصه ولكن بمعايير محددة للجميع (استبانة). وبناء على ما سبق فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بما يلي:

1. عينة مجتمع الدراسة تشمل كافة المواقع والمناصب والرتب الوظيفية العاملة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بينما حدّدت الدراسات السابقة فئة واحدة مثل المدققين أو غيرهم.
 2. أنّ نظام الفوترة الضريبي الوطني الإلكتروني في بداية التطبيق، ويوجد فئات مكلفة بالضريبة معارضة لتطبيقها، واعتمدت الدائرة على التطبيق التدريجي، وعلى مدى سنوات، وفي هذه الدراسة سوف نتعرف على آراء من يطبقون هذا النظام، والاستفادة من تجاربهم لتصحيح الأداء المستقبلي للعاملين في الدائرة.
 3. أنّ الدراسات السابقة كانت في دول عربية مثل العراق وأجنبية مثل البرازيل وتختلف هذه الدراسة عن تلك الدراسات بأنّها في الأردن، وفي زمن مختلف عن تلك الدراسات، وباختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية وغيرها.
 4. أغلب الدراسات السابقة درست المتغير المستقل بعامل أو عاملين بينما هذه الدراسة فقد شمل المتغير المستقل ثلاثة عوامل، هي: الأنظمة والتعليمات، والمهارات البشرية، والبنية التحتية والتقنيات التكنولوجية.
 5. بالنسبة إلى دراسة ميساء عبد اللطيف تتشابه مع هذه الدراسة بالعنوان، ولكن هذه الدراسة أخذت ثلاثة أبعاد في المتغير المستقل، بينما أخذت دراسة ميساء عبد اللطيف النظام بمجمله، وكذلك فإن هذه الدراسة شملت جميع أصناف الموظفين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، في حين أن دراسة ميساء عبد اللطيف اقتصر على آراء فئة واحدة من الموظفين وهي المدققين فقط، وبالإضافة إلى أن هذه الدراسة يختلف وقتها عن تلك الدراسة.
- وعليه فإن هذه الدراسة توصف بالشمولية مقارنة مع الدراسات السابقة وحدّثتها (2023).
- الإطار النظري للدراسة:**

تعتبر الضرائب عنصراً هاماً وحيوياً في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المجتمعات، فهي تؤدي دوراً رئيساً في تمويل النفقات العامة، ومن خلالها تقدم الحكومات الخدمات العامة والمشروعات النفعية للمجتمعات؛ إذ تقدم الحكومات خدمات التعليم والرعاية الصحية، والبنية التحتية، وخدمات الأمن، وغيرها. كما تعدّ الضرائب وسيلة حكومية لتوجيه

التوزيع العادل للثروات، وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات (Jaisson, 2013) وبناءً على ذلك فإن تعريف الضرائب يختلف من باحث لآخر بالتعبير، ولكنهم يكادون يتبنون الخصائص نفسها للتعريف، فمثلاً نجد أن (Rosen & Gayer, 2010) عرف الضرائب بأنها: "تحصيل مالي يتم فرضه على الأفراد والشركات من قبل الحكومة بهدف تمويل النفقات العامة، وتقديم الخدمات الحكومية، وتطوير البنية التحتية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف أنواع الضرائب ومعدلاتها باختلاف الدول والنظم الضريبية لكل دولة". في حين نجد أن (Musgrave, R. A & Musgrave. P. B, 2016) يعرفان الضرائب أنها: مدفوعات مالية إلزامية تفرضها الحكومة على الأفراد والكيانات الاقتصادية بناءً على أنشطتهم الاقتصادية والدخل الذي يحققونه، بهدف تمويل الخدمات العامة والمشرعات الحكومية وضمان استدامة النظام المالي. أما

(Stiglitz, J. & Rosengard, 2015) فيعرفان الضرائب أنها: مدفوعات مالية تفرض على الأفراد والكيانات الاقتصادية بواسطة السلطة الحكومية وتجمع بغرض تمويل الإنفاق العام وتنظيم الاقتصاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وباستعراض هذه التعاريف الثلاثة نجد أن هناك مجموعة من الخصائص التي تمتاز بها الضرائب وهي:

1. إن الضرائب مدفوعات مالية إلزامية بموجب القوانين والأنظمة في الدولة.
 2. إن الضرائب تفرض على الأفراد والشركات أو الكيانات الاقتصادية بناءً على أنشطتهم الاقتصادية ومداخلهم المالية.
 3. الضرائب مصدر تمويلي الإيرادات العامة وبناءً عليها يتم التخطيط للإنفاق العام بموجبها. وهي تحقق التوازن في الموازنة العامة للدولة.
- أنواع الضرائب:

هناك العديد من أنواع الضرائب المستخدمة في جميع الدول، ولغايات هذه الدراسة فإن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية تختص باثنتين منهن، وهما:

1. الضرائب على الدخل: وهي الضرائب التي تفرض على الدخل الشخصي أو الدخل السنوي للأفراد والشركات. (Musgrave, R & Musgrave, P, 2016)
2. الضرائب على المبيعات (الضرائب على القيمة المضافة): وهي نظام ضريبي غير مباشر وهي الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات عند تقديمها للمستهلكين، وتكون تلك الضريبة على

شكل نسبة مئوية من القيمة المضافة خلال عمليتي الإنتاج والبيع (Slemrod, M, 2017) & (Keen, J), (وفاء صالح ونجوى الرفاعي، 2022).

التهرب الضريبي:

يعدُّ التهرب الضريبي جرماً يعاقب عليه القانون في معظم بلدان العالم ومنها الأردن، ويجب التمييز في هذا المجال بين التهرب الضريبي-المجرّم قانوناً-والتجنب الضريبي (Tax Avoidance) الذي يتوسل طرقاً وأساليب مشروعة لا يحاسب عليها القانون، وإن كان بعضها مدفوعاً بنية استغلال الثغرات الموجودة في نصوص القوانين بغية تجنب الضريبة أو تخفيضها إلى أقصى حدّ ممكن. ولكن يكاد يجمع غالبية الكتاب (Jaisson, 2013).

أسباب التهرب الضريبي: هناك أسباب عديدة للتهرب الضريبي التي تولد الإحساس بضعف المؤسسات وعجز الدولة على إعمال القانون وفرض سيادته، وعدم قدرتها على ممارسة مسؤولياتها الرقابية من أجل وضع اليد على الممارسات التي تعدّ تهرباً ضريبياً، وإحالة أصحابها إلى القضاء، ومنها:

1. الفساد داخل أجهزة الدولة، وداخل الإدارات الضريبية على وجه الخصوص، التي تشجع على دفع الرشى بدلا من أداء الضرائب المستحقة للدولة.
2. فرض عقوبات غير متشددة على المدانين بتهمة التهرب الضريبي، الأمر الذي لا يحقق الردع المطلوب من العقوبة، مما يشجع المكلفين بالضريبة على التهرب إذا كان العائد المتحصل من خلاله أكبر من العقوبة المترتبة عنه.
3. الشعور بارتفاع معدلات الضريبة وثقل العبء الضريبي، وعدم الاستفادة-في المقابل-من أي خدمات حكومية، أو الاستفادة من خدمات مفتقدة للجودة؛ فلا يرى المواطن حينئذ أثراً للضرائب التي يؤديها للدولة يعود عليه بالنفع.

أساليب التهرب الضريبي:

تتعدد الطرق والأساليب التي يتبعها الأفراد والشركات من أجل التهرب الضريبي في أداء الضرائب (Rosen & Gayer، 2010)، ومنها ما يلي:

1. عدم التصريح بالمداخيل والإحجام عن تقديم إقرار ضريبي للإدارة الضريبية.
2. تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة.

3. التلاعب في مبالغ الضرائب المقتطعة من دخل العمال والموظفين بالشركات، وعدم تحويلها إلى الدولة كاملة.

4. تقديم فواتير مزورة لإدارة الجمارك من أجل تخفيض قيمة الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة المستخلصة على السلع المستوردة.

5. التصريح بفواتير شراء وهمية من أجل تضخيم المصاريف، أو عدم التصريح بعمليات بيع بغرض التقليل من العائدات.

أما الأضرار التي قد تنجم عن التهرب الضريبي فكثيرة جداً، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

1. إن التهرب الضريبي يحدّ كثيرًا من قدرة الدولة على تعبئة الموارد، وتوفير الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العمومي، وهذا من شأنه أن يضعف جودة الخدمات العمومية المقدمة، ويقلل فرص الاستثمار في البنى التحتية والمرافق الضرورية، ويحول دون نهج السياسات الحكومية التي تحفز النمو الاقتصادي وتحقق التنمية.

2. وبسبب نقص الموارد وعجز الميزانية، يؤدي التهرب الضريبي إلى إرغام الحكومة على زيادة العبء الضريبي الملقى على كاهل الموظفين والأجّزاء وغيرهم ممن تقتطع ضرائبهم على الدخل من المنبع، ولا سبيل لهم إلى التهرب من أداء الضريبة أو إلى تخفيضها.

3. هذا يحول دون إرساء منظومة ضريبية عادلة، توزع أعباء الإنفاق العمومي بشكل متوازن ومتناسب مع القدرة على الإسهام بين المواطنين. وتصبح الضريبة بذلك فاقدة للشرعية مع غياب هذه العدالة، وفي ظل إحساس فئات عريضة من المجتمع بالظلم الاجتماعي والتمييز أمام الواجبات.

نظام الفوترة الوطني الإلكتروني:

إيمانًا من قناعات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، واستنادًا إلى أحكام قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (38) لسنة 2018 سعت الدائرة لإيجاد نظام الفوترة الوطني الإلكتروني، الذي يلزم كل بائع أو مقدم خدمة لا تقل قيمتها عن دينار واحد بضرورة تنظيم وإصدار فاتورة تحتوي على البيانات التي نص عليها النظام. وإنّ ما يميز هذا النظام أنه لا يرتب أي كلف إضافية أو أعباء مادية على بائع السلعة أو مؤدي الخدمة أو متلقيها. وهذا النظام يعنى بالبيانات المالية ويحافظ على سرية المعلومات أو وثائق يتم الاطلاع عليها، وبالإضافة إلى ذلك إن هذا النظام يعتمد على توحيد إجراءات الفوترة لدى جميع المكلفين وفي مختلف القطاعات ومتابعة عملهم باستمرار من قبل الإدارة الضريبية المكلفة في ذلك (دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، 2019).

الدراسة الميدانية:

1. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أصناف ومستويات مختلفة لموظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، حيث تم استخدام أسلوب العينة العشوائية من ضمن مجتمع الدراسة، وتم توزيع (140) استبانة على مختلف الموظفين لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، التي تضمنت مستويات وظيفية إدارية مختلفة، ومنها: مدير مديرية، رئيس قسم، إداري، مدقق حسابات، مدقق ضريبي، موظف مكافحة. وتم استرجاع (130) استبانة، وبنسبة 92.8%، وتم استبعاد (5) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل وعدم اكتمالها. وبذلك خضع للدراسة والتحليل (125) استبانة حيث شكلت ما نسبته 96.1% من الاستبانات المسترجعة. ويتضح في الجدول التالي رقم (1) خصائص أفراد عينة الدراسة والنسب لكل واحدة منها، وعلى النحو الآتي:

جدول 1: وصف خصائص أفراد عينة الدراسة

تسلسل	الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة %
1	المؤهل العلمي	دبلوم	35	28
		بكالوريوس	46	36.8
		ماجستير	34	27.2
		دكتوراه	10	8
2	سنوات الخبرة	من سنة إلى أقل من 5 سنوات	25	20
		من 5 إلى أقل من 10 سنوات	20	16
		من 10 إلى أقل من 15 سنة	50	40
		من 15 سنة فأكثر	30	24
3	التخصص	المحاسبة	80	64
		العلوم المالية والمصرفية	12	9.6
		إدارة الأعمال	10	8
		القانون	8	6.4
		الاقتصاد	15	12
4	المسمى الوظيفي	مدير مديرية	10	8
		رئيس قسم	16	12.8
		مدخل بيانات	30	24

20	25	مدقق حسابات		
16	20	مدقق ضريبي		
13.6	17	موظف مكافحة		
5.6	7	أخرى		

2. أداة الدراسة:

بناء على أهداف الدراسة ولقياس المتغيرات، فقد تم تصميم استمارة الاستبانة والتي تكونت من قسمين رئيسيين: الأول يتعلق بديموغرافية عينة الدراسة، والثاني يتعلق بالفقرات التي يتوجب الإجابة عنها وبلغت (42) فقرة؛ وذلك من أجل إجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات. وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. الاعتماد على اختبار كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات وصدق أداة الدراسة.
2. استخدام المقاييس الإحصائية الوصفية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري.
3. إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.
3. ثبات أداة الدراسة:

وللتأكد من الموثوقية للأداء فقد تم احتساب اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) وهو من أحد الأساليب الإحصائية الذي يبين مدى الاتساق الداخلي والثبات بين متغيرات الدراسة والجدول رقم (2) يبين معاملات ألفا كرونباخ لجميع متغيرات الدراسة. وبلغت قيمة المعامل لجميع المتغيرات (78%)، وهي أعلى من (70%) وهي نسبة مقبولة في الأبحاث والدراسات (Sekran, 2016).

جدول 2: معاملات الموثوقية وفق اختبار ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

المتغيرات التابعة	معامل الاتساق
الأنظمة والتعليمات كوسيلة للحد من التهرب الضريبي	0.84
المهارات الحاسوبية للعاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للحد من التهرب الضريبي	0.75
البنية التحتية والتقنيات التكنولوجية المستخدمة كوسيلة للحد من التهرب الضريبي	0.81
الاتساق الداخلي للدراسة	0.78

4. عرض وتحليل النتائج:

1 / 4 تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة:

يتضح من خلال الجدول رقم (1) فيما يتعلق بالمؤهل العلمي أنّ غالبية أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس إذ شكلوا ما نسبته 36.8% في حين توزعت النسب الباقية على النحو الآتي: الدبلوم 28% والماجستير 27.2%، فيما بلغت نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراة 8% من أفراد العينة.

أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة فنجد أنّ غالبية أفراد العينة لديهم خبرة من 10 سنوات، ولغاية 15 سنة حيث بلغت نسبتهم 40%، فيما بلغت نسبة من يقل عن 5 سنوات 20%، ومن يقل عن 10 سنوات 16%، أما من يزيد عن 15 سنة فبلغت نسبتهم 24%، وهذا يشير إلى أنّ 40% من أفراد العينة يتمتعون بخبرة كافية ووافية للإجابة عن أسئلة الدراسة بوضوح تام.

أما فيما يتعلق بالتخصص فنجد أنّ الغالبية من أفراد العينة حاصلون على تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 64%، ثم تلاها بقية التخصصات ومنها الاقتصاد حيث بلغت نسبته 12%، والعلوم المالية والمصرفية وبلغت نسبته 9.6%، ثم إدارة الأعمال وبلغت نسبتها 6.4%، فيما حلت بعدها القانون 6.4%.

وفيما يتعلق بالمسمى الوظيفي فنجد أنّ غالبية أفراد العينة هم من الموظفين الإداريين / مدخلين بيانات حيث بلغت نسبتهم 24%، ثم تلاهم مدققو الحسابات وبلغت نسبتهم 20%، وتلاهم مدققو الضريبة حيث بلغ نسبتهم 16%، وتلاهم موظفو المكافحة وبلغت نسبتهم 13.6%، وتلاهم رؤساء الأقسام حيث بلغت نسبتهم 12.8%، وأخيراً مديرو المديرية وبلغت نسبتهم 8%. ونلاحظ هنا أنّ أكبر نسبة هي نسبة الإداريين ومدخلي البيانات والحسابات والضرائب وموظفي المكافحة، وانعكس هذا على إجابات الدراسة، وأدى إلى إثرائها بالإجابات بحكم المنصب الوظيفي، كما أنّ الإجابة تكون من الواقع الذي يعيشونه في العمل.

2 / 4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

2 / 4 / 1 المتغيرات المستقلة 1 / الأنظمة والتعليمات:

وبعد إجراء التحليل الإحصائي وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، تمّ ترتيب وتحديد المستوى لجميع الفقرات المتعلقة بالأنظمة والتعليمات كما هي مبينة في الجدول رقم (3) على النحو الآتي:

جدول 3: المتوسطات والانحرافات المعيارية والمستوى والرتبة

المتغير المستقل الأول / الأنظمة والتعليمات				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	يساعد وجود التعليمات والأنظمة على تقليل البيانات المضللة من قبل المكلفين.	3.46	0.82	متوسط
2	يسهم نظام الفوترة الضريبي الإلكتروني في تتبع معلومات المكلفين.	4.10	0.86	مرتفع
3	تطبيق التعليمات والأنظمة الخاصة بالفوترة يؤدي إلى زيادة الحرص لدى المكلفين على الابتعاد عن الغش.	3.96	0.83	مرتفع
4	تطبيق التعليمات والأنظمة من قبل القائمين على نظام الفوترة يمكنهم من الرجوع للبيانات التاريخية للمكلفين.	4.09	0.80	مرتفع
5	التعليمات والأنظمة لنظام الفوترة تمكن القائمين على العمل بسهولة ويسر.	3.97	0.77	مرتفع
6	يسهم نظام الفوترة الضريبي الإلكتروني في الكشف عن أي تلاعب في بيانات الفواتير من قبل المكلفين.	3.91	0.90	مرتفع
7	الأنظمة والتعليمات لنظام الفوترة الضريبي الإلكتروني تلزم المكلفين ببذل العناية المهنية اللازمة أثناء كتابة الفاتورة.	3.98	0.91	مرتفع
8	تحتوي التعليمات لنظام الفوترة الضريبي الإلكتروني على عقوبات رادعة لمن يتلاعب في البيانات من المكلفين.	4.04	0.92	مرتفع
9	التعليمات لنظام الفوترة الضريبي الإلكتروني تتيح للعاملين الاطلاع على بيانات المكلفين ضمن الصلاحيات المخولة لهم.	3.96	0.91	مرتفع
10	التعليمات والأنظمة لنظام الفوترة الضريبي الإلكتروني تطبق على الجميع بعدالة ودون تمييز.	3.76	0.94	مرتفع
جميع الفقرات		3.92	0.86	مرتفع

يتضح لنا من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه رقم (3) ما يلي:

تراوحت المتوسطات الحسابية لآراء أفراد عينة الدراسة في جميع الفقرات التي تخص الأنظمة والتعليمات الخاصة بنظام الفوترة الضريبي الإلكتروني بين (3.46 – 4.10) حيث حصلت الفقرة الثانية على المرتبة الأولى بمستوى الأهمية وبمتوسط حسابي مقداره (4.10)، وانحراف معياري مقداره (0.86). في حين أن الفقرة الأولى حصلت على المرتبة الأخيرة بمستوى الأهمية وبمتوسط حسابي مقداره (3.46)، وانحراف معياري مقداره (0.82). ويشير هذا إلى أن طباع البشر تميل إلى إعطاء البيانات المضللة بالرغم من وجود الأنظمة والتعليمات ولكن بشكل إخفاء بعض المعلومات قصداً. أما بقية الفقرات لمتغير الأنظمة والتعليمات الواردة في الجدول رقم 3 فنلاحظ أن الأنظمة والتعليمات تعطي مؤشراً أولياً وتأثيراً إيجابياً على أنها إحدى الوسائل التي تستخدم للحد من التهرب الضريبي، والذي ستكتمل صورته بوضوح بعد استكمال التحليل لبقية المتغيرات الواردة في أسئلة الاستبانة في هذه الدراسة.

2/2 المتغيرات المستقلة / المهارات البشرية للقائمين على نظام الفوترة:

وتشير النتائج المتعلقة بالمكون الثاني للمتغير المستقل لنظام الفوترة الضريبي الإلكتروني والمتمثل بالمهارات البشرية التقنية للقائمين إلى تطبيق نظام الفوترة الضريبي الإلكتروني حيث أن الجدول رقم (4) يوضح ذلك، وعلى النحو الآتي:

جدول 4: المتوسطات والانحرافات المعيارية والمستوى والرتبة

المتغير المستقل 2/ المهارات التقنية للموارد البشرية للقائمين على النظام					
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
11	يتم عقد الدورات وإيفاد الموظفين للتدريب على البرمجيات الخاصة بنظام الفوترة الضريبي.	3.42	1.18	متوسطة	10
12	يوجد اهتمام بمستوى إجابة القائمين على نظام الفوترة للتعامل مع النظم المحاسبية.	4.3	1.12	مرتفعة	2
13	يستطيع مشغلو نظام الفوترة الإلكترونية القيام بالإجراءات بشكل متقن.	3.51	0.91	متوسطة	9
14	يحمل القائمون على تشغيل نظام الفوترة مؤهلات علمية ومهارات كافية للتعامل مع تشغيل النظام باحتراف	4.1	0.96	مرتفعة	3
15	يحمل القائمون على تشغيل نظام الفوترة شهادة الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب.	3.62	1.10	متوسطة	8
16	يستطيع القائمون على تشغيل نظام الفوترة التعامل مع برامج الحماية لأمن المعلومات لتجنب الاختراق.	4.5	0.99	مرتفعة	1
17	يستطيع المشغلون لنظام الفوترة التعامل مع النظام بسهولة ويسر.	3.70	0.89	مرتفعة	6
18	يوجد خبراء متخصصون في إدارة البرمجيات الخاصة بنظام الفوترة الإلكترونية.	3.71	0.79	مرتفعة	5
19	يستطيع العاملون على إدارة نظام الفوترة حل المشكلات من خلال امتلاك المهارات الفنية اللازمة.	3.65	0.76	متوسطة	7
20	يملك القائمون على إدارة نظام الفوترة القدرات اللازمة لمواكبة التطورات والابتكارات الجديدة.	3.88	0.85	مرتفعة	4
جميع الفقرات		3.83	0.95	مرتفعة	

يتضح لنا من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه رقم (4) ما يلي:

تراوحت المتوسطات الحسابية لآراء أفراد عينة الدراسة في الفقرات من (11-20) والتي تخص المهارات البشرية التقنية للقائمين على نظام الفوترة الخاصة بنظام الفوترة الضريبي الإلكتروني بين (3.42 – 4.5)؛ إذ حصلت الفقرة رقم (16) على المرتبة الأولى والمتعلقة بأن القائمين على تشغيل نظام الفوترة قادرون على التعامل مع برامج الحماية لأمن المعلومات لتجنب الاختراق حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد العينة (4.5) وبانحراف معياري مقداره (0.99)، ويشير هذا إلى قدرة ومهارة القائمين على تشغيل نظام الفوترة الضريبي بكل حرفية وامتهان، ويعدّ الانحراف المعياري المنخفض دليل على تقارب الإجابات لدى أفراد عينة الدراسة وهذا يؤكد على قلة الأخطاء لديهم في العمل. في حين حصلت الفقرة (11) على أقل رتبة بمستوى الأهمية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.42) والانحراف المعياري لها (1.18) وبمستوى متوسط، وهذا يدل على قلة الإيفاد للموظفين للتدريب على البرمجيات الخاصة بنظام الفوترة الضريبي الإلكتروني والمستخدم لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وأنّ التدريب غير كافٍ وبحاجة للمزيد.

2/ 4 / 3 المتغيرات المستقلة / التجهيزات والبنية التحتية والتقنيات المستخدمة في نظام الفوترة:

جدول 5: المتوسطات والانحرافات المعيارية والمستوى والرتبة

المتغير المستقل 3 / التجهيزات والبنية التحتية والتقنيات المستخدمة بنظام الفوترة				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى الرتبة
21	يحتوي نظام الفوترة الإلكتروني الوطني على برمجيات ملائمة لإجراءات الفوترة.	3.71	0.82	مرتفعة 6
22	يوجد أعداد من أجهزة الحواسيب الكافية والملائمة لأغراض نظام الفوترة الإلكتروني.	3.61	0.96	متوسطة 8
23	يتوفر لدى الدائرة تقنية الربط مع الدوائر الحكومية الأخرى لأغراض الفوترة الإلكترونية.	3.64	0.93	متوسطة 7
24	يوجد في الدائرة شبكة إنترنت كافية ومناسبة لتشغيل النظام بشكل مستمر.	3.85	0.80	متوسط 9
25	تساعد التقنيات الحاسوبية المستخدمة في تشغيل نظام الفوترة في إتمام المعاملات والحصول على النتائج بجودة عالية.	3.80	0.84	مرتفعة 5
26	تتميز برمجيات نظام الفوترة الإلكتروني ببساطة التصميم وسهولة الاستعمال.	3.91	0.985	مرتفعة 2
27	التقنيات المستخدمة في نظام الفوترة الإلكترونية تمكن المشغلين من عمل النسخ الاحتياطية لبيانات المكلفين وبشكل مستمر.	3.85	0.82	مرتفعة 3
28	التقنيات الحاسوبية المستخدمة تمكن المشغلين من سرعة الحصول على أية معلومات تخص الفوترة الإلكترونية.	3.84	0.89	مرتفعة 4
29	يوجد تقنيات مستخدمة حديثة ومتطورة وتتوافق مع المواصفات العالمية لبرامج الحماية.	3.93	0.86	مرتفعة 1
30	تساهم التقنيات المستخدمة في نظام الفوترة الإلكتروني في إنجاز الأعمال بدقة عالية وفي الوقت المناسب.	3.21	0.99	متوسط 10
جميع الفقرات		3.70	0.88	مرتفعة

يتضح لنا من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه رقم (5) والمتعلق بالبنية التحتية والتقنيات المستخدمة بنظام الفوترة الإلكتروني ما يلي:

تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات من (21 – 30) ما بين (3.21 – 3.93)، وحصلت الفقرة (29) والمتعلقة بوجود تقنيات مستخدمة حديثة ومتطورة وتتوافق مع المواصفات العالمية لبرامج الحماية على أعلى رتبة من بين تلك الفقرات، وبمتوسط حسابي مقداره (3.93) وبانحراف معياري مقداره (0.86). ويعدّ هذا مؤشرًا على استعداد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات باقتناء التقنيات الحديثة والمتطورة التي تتماشى مع المواصفات العالمية في هذا المجال، وبدل انخفاض الانحراف المعياري على تقارب الإجابات لدى المستجيبين. ونلاحظ في الجدول ذاته رقم (5) أنّ الفقرات (22، 23، 24، 30) كانت الدرجة فيها متوسطة مما يدل على أنّه يتوجب على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات دراسة تلك الفقرات من حيث زيادة عدد الأجهزة المستخدمة، وتوفير تقنيات الربط مع الدوائر الحكومية التي يوجد لها تقاطعات واشتراكات. وكذلك تركيب خوادم للإنترنت ذات سعة وسرعة عالية أكبر مما هو موجود حالياً فيها؛ إذ تراوحت درجة الانحراف لتلك الفقرات على التوالي (0.96، 0.93، 0.80، 0.99) ويتبيّن لنا أنّ الانحراف المعياري يعد منخفضاً نسبياً بشكل مجمل، ويدل هذا على أنّ الإجابات تكاد تكون متقاربة مع بعضها بعضاً للمجيبين عن هذه الفقرات.

جدول 6: المتوسطات والانحرافات المعيارية والمستوى والرتبة

المتغير التابع / المتعلق بالحد من التهرب الضريبي					
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
31	يلتزم المكلف بتسديد ما يستحق عليه من ضرائب في الوقت المحدد.	3.61	0.93	متوسطة	3
32	يعمل المكلفون على إصدار فاتورة ضريبية لكل عملية بيع أو شراء تزيد قيمتها عن دينار أردني واحد.	3.55	1.06	متوسطة	4
33	المكلفون المهنيون كالأطباء والمحامون يقومون بتقديم معلومات حقيقية تبين إيراداتهم.	3.19	0.94	متوسطة	12
34	يساهم إحقاق العدالة الضريبية في تقليص الفجوة بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمكلفين.	3.94	0.92	مرتفعة	1
35	يقوم المكلفون بإظهار الأصول التي يمتلكونها والدخول المتأتية بهدف الإفصاح لموظفي دائرة ضريبة الدخل.	3.29	1.21	متوسطة	8
36	يلتزم المكلفون بعدم تغيير فواتير البيع أو الشراء أو غيرها من المستندات بهدف تقليل الأرباح.	3.27	1.23	متوسطة	9
37	يوجد إعفاءات ضريبية ضمن القانون ولا يساء استخدامها من قبل المكلفين.	3.25	1.13	متوسطة	11

7	متوسطة	1.10	3.42	تقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بالتعميم على كافة المطابع بعدم طباعة دفاتر الفواتير إلا بعد إبراز السجل التجاري وشهادة التسجيل الضريبي الصادر عن الدائرة.	38
6	متوسطة	1.08	3.50	تعمل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على بناء الثقة بينها وبين المكلفين بغرض قيامهم بتسديد ما عليهم من مستحقات ضريبية.	39
10	متوسطة	1.18	3.26	يقوم المكلفون بالإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بحجم نشاطهم الحقيقي عند تقديمهم الإقرارات الضريبية.	40
2	مرتفعة	1.05	3.69	تلتزم الشركات باقتطاع الضريبة المستحقة على دخول العاملين فيها وتوريدها إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.	41
5	متوسطة	0.91	3.52	يلتزم المستوردون بتقديم فواتير صحيحة عن قيمة المستوردات	42
متوسطة		1.06	3.45	جميع الفقرات	

ويظهر لنا من البيانات الواردة في الجدول رقم (6) والمتعلقة بالمتغير التابع وهو الحد من التهرب الضريبي أن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تقوم بالمكافحة والحد من التهرب الضريبي بشكل مرتفع ومتوسط في أغلب الأحيان، وذلك حسب إجابات عينة الدراسة عن الفقرات من (31 - 42) والمتعلقة بالحد من التهرب الضريبي، ونجد أن أعلى فقرة بين تلك الفقرات والتي حصلت على المرتبة الأولى بلغ متوسطها الحسابي (3.94)، ويدل هذا على أن تحقيق العدالة الضريبية فيما بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات مع المكلفين ضريبياً سوف يقلص الفجوة مع هؤلاء المكلفين بشكل عام، بينما يبلغ الانحراف المعياري لتلك الفقرة (0.92) وهي نسبة منخفضة نسبياً وتدلل على أن إجابات المستجيبين كانت متقاربة نوعاً ما لهذه الفقرات وهذا مؤشر واضح لإحقاق العدالة الضريبية بين المكلفين. ولوحظ من البيانات الواردة في الجدول أن مستوى أغلب الإجابات كان متوسطاً، مما يحتم على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بذل المزيد من العناية باستخدام نظام الفوترة الضريبي الوطني الإلكتروني، وعلى نطاق أوسع مما هو عليه الآن، وأن

يشمل فئات أخرى من المكلفين، وهم: الأطباء، والمحامين وأصحاب المهن الحرة، كما ورد في الفقرة (33)؛ حيث لوحظ أن تلك الفئات هي الأكثر بطئاً في تقديم المعلومات الضريبية للدائرة، ويلمس هذا الأمر على أرض الواقع من قبل الموظفين أنفسهم، وقد بلغ الانحراف المعياري (0.94)، ويدل هذا الانخفاض على تقارب الإجابات عند المستجيبين.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:-

تم إجراء التحليل الإحصائي الذي يبين مقاييس النزعة المركزية للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والوسط الحسابي والانحرافات المعيارية، وكذلك بيان أدنى وأعلى قيمة؛ وذلك لوصف طبيعة متغيرات الدراسة وعلى النحو الآتي:

جدول 7: مقاييس النزعة المركزية لمتغيرات الدراسة

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة			
المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأنظمة والتعليمات / تابع	125	3.92	0.86
المهارات التقنية للعاملين على نظام الفوترة الوطني / تابع	125	3.83	0.95
البنية التحتية لنظام الفوترة الضريبي الإلكتروني / تابع	125	3.70	0.88
الحد من التهرب الضريبي / مستقل	125	3.45	1.06

وتبين لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (7) ما يلي:

1. يبلغ الوسط الحسابي للمكون الأول بالمتغير المستقل للأنظمة والتعليمات لنظام الفوترة مقاساً من خلال الوسط الحسابي للفقرات من (1 - 10) (3.99)، وتنحرف القيم عن الوسط الحسابي بما مقداره (0.86)، وهي بذلك قريبة من القيمة (1) مما يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متقاربة من بعضها البعض حيث تراوحت قيم المشاهدات فيما بين (1.21) كأدنى قيمة و(5.00) كأعلى قيمة للمتغير التابع المتعلق بتطبيق الأنظمة والتعليمات لنظام الفوترة الإلكتروني الضريبي، التي جاءت بمستوى مرتفع حسب آراء عينة الدراسة.

2. يبلغ الوسط الحسابي للمكون الثاني بالمتغير المستقل لمهارات التقنية للعاملين على نظام الفوترة الضريبي الإلكتروني (3.83)، بينما يبلغ الانحراف المعياري له (0.95)، ويعد هذا الانحراف قريباً جداً من القيمة (1) مما يدل على تقارب إجابات العينة عن الفقرات من (11 - 20)، وقد

بلغت أدنى قيمة (1.82)، فيما بلغت أعلى قيمة (5.00)، وكانت هذه الفقرات بمستوى أهمية مرتفعة.

3. يبلغ الوسط الحسابي للمكون الثالث بالمتغير المستقل وهو البنية التحتية لنظام الفوترة الوطني الإلكتروني مقاساً من خلال الوسط الحسابي للفقرات من (21 – 30) (3.70)؛ حيث بلغت أدنى قيمة (1.71) وأعلى قيمة (5.00)، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.88) وهذا قريب جداً من القيمة (1) مما يدل على تقارب إجابات عينة أفراد الدراسة وكانت الأهمية بمستوى مرتفع.

4. أما فيما يتعلق بالمتغير التابع وهو الحد من التهرب الضريبي مقاساً من خلال الوسط الحسابي للفقرات من (31 – 42) فقد بلغ (3.45)، وتنحرف القيم عن الوسط الحسابي بما مقداره (1.06)، وهي قريبة من القيمة (1) وهذا يعني تقارب إجابات أفراد عينة الدراسة من بعضها البعض، فيما بلغت أدنى قيمة للفقرات نفسها (1.23)، وأعلى قيمة (5.00)، واحتلت تلك الفقرات أهمية جاءت بمستوى متوسط طبقاً لآراء المستجيبين من أفراد عينة الدراسة.

اختبار الارتباط لمتغيرات الدراسة:-

يتبين من الجدول رقم (8) أن مصفوفة الارتباطات البينية بين فرعيات المتغير المستقل تراوحت بين (641.-803) وجميعها أقل من (80)، وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباطاً عالٍ بين المتغيرات، وأن البيانات صالحة للتحليل الإحصائي على اعتبار القاعدة في ذلك أن الارتباط بين متغيرين فرعيتين يجب ألا يقل عن (80). (الزعي، الطلافحة، 2017).

جدول 8: الارتباط البيني لأبعاد المتغير المستقل

الأنظمة والتعليمات	المهارات التقنية للقائمين على الفوترة	البنية التحتية للفوترة الضريبية
الأنظمة والتعليمات	1	.675**
المهارات البشرية للقائمين على الفوترة	.641**	1
البنية التحتية للفوترة	.675**	.803**
ذودلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 1% **		

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي (spss).

نتائج اختبار الفرضيات:

جدول 9: نتائج اختبار مكونات نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الضريبي

المتغير	معامل الانحدار β	المحسوبة T	مستوى الدلالة sig*
الأنظمة والتعليمات	0.155	3.778	0.000
مهارات القائمين على نظام الفوترة الإلكتروني	0.242	4.556	0.000
البنية التحتية والأجهزة التقنية المستخدمة	0.312	5.137	0.000
R = 0.620 R ² = 0.42 F = 45.5 Sig = 0.000			

الفرضية الرئيسية:

H_01 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الفوترة الضريبي الوطني الإلكتروني ممثلاً بأبعاده، وهي: الأنظمة والتعليمات، والمهارات البشرية، والبنية التحتية التقنية في الحد من التهرب الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

يتبين من التحليل أن ($R = 0.620$) وهذا يعني أن هناك ارتباطاً بين أبعاد نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الضريبي والحد من التهرب الضريبي. كما تبين أن معامل التحديد ($R^2 = 0.42$)، وهذا يعني أن مكونات وأبعاد نظام الفوترة الإلكتروني الضريبي يفسر ما نسبته 42% من التباين في الحد من التهرب الضريبي. وتبين أن قيمة ($F = 45.5$) عند مستوى معنوية ($\text{Sig} \leq 0.05$) وهذا يثبت معنوية الانحدار. ومن جدول المعاملات يتبين لنا أن قيمة بيتا للأنظمة والتعليمات ($\beta = 0.155$) عند مستوى ($t = 3.778$) ومستوى معنوية ($\text{Sig} = 0.000$) وهذا يثبت معنوية معامل الأنظمة والتعليمات. وتبين أيضاً أن قيمة بيتا لمهارات القائمين على تشغيل نظام الفوترة الإلكتروني الضريبي كانت ($\beta = 0.242$) عند مستوى ($t = 4.556$) ومستوى معنوية ($\text{Sig} = 0.000$)، وهذا يثبت معنوية معامل مهارات القائمين على تشغيل نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الضريبي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما تبين أن قيمة بيتا ($\beta = 0.312$) عند مستوى ($t = 5.137$) للبنية التحتية والأجهزة التقنية المستخدمة عند مستوى معنوية ($\text{Sig} = 0.000$)، وهذا يثبت معنوية معامل البنية التحتية والأجهزة المستخدمة لتشغيل النظام عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبناءً على ما سبق يثبت معنوية الأبعاد الثلاثة لمكونات نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الضريبي محل الدراسة الأمر الذي لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الضريبي بأبعاده الثلاثة في الحد من التهرب الضريبي في الأردن. ويوضح الجدول (9) نتائج التحليل الإحصائي حيث أظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمكونات نظام الفوترة الضريبي الوطني الإلكتروني، وهي: (الأنظمة والتعليمات، المهارات البشرية، والبنية التحتية التقنية) كوسيلة للحد من التهرب الضريبي من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد القياسي وعلى النحو الآتي:

1. اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث أن المراجع الإحصائية (الزعي، الطلافحة، 2017) تشير إلى أن المشاهدات التي تزيد عن (30) مشاهدة تقترب من التوزيع الطبيعي، وهذا مؤشر على أن التوزيع كان طبيعياً بدليل أن المساعدات بلغ عددها (125) مشاهدة.

2. بلغ معامل الارتباط R (0.620) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.42)، أي أن ما نسبته (0.42) من التغيرات في سلوك المتهربين من الضريبة في الأردن ناجم عن التغيرات في مكونات نظام الفوترة الضريبي الوطني الإلكتروني مجتمعة (الأنظمة والتعليمات، المهارات البشرية والبنية التحتية التقنية)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (45.5) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد صحة أنموذج الدراسة. وللتأكد من تأثير كل مكون من المتغيرات المستقلة الثلاثة فقد تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى ثلاث فرضيات فرعية وعلى النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى:

HO1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الضريبي ممثل بالأنظمة والتعليمات وبين الحد من التهرب الضريبي في الأردن.

جدول 10: تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig
الأنظمة والتعليمات	0.145	3.550	0.000
Sig = 0.000	F = 32.29	R ² = 0.31	R = 0.391

ولتحديد نتائج هذه الفرضية الفرعية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وبين الجدول (10) نتائج تحليل الفرضية الفرعية الأولى، إذ إنَّ قيمة معامل الارتباط ($R = 0.391$) مما يشير إلى أن هنالك علاقة ارتباط متوسطة بين الأنظمة والتعليمات والحد من التهرب الضريبي. كما يبين الجدول قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.31$) مما يعني أن الأنظمة والتعليمات قد فسرت ما نسبته 31% من التباين في الحد من التهرب الضريبي في الأردن. وأن ما قيمته 69% يعزى لعوامل أخرى. وأن قيمة ($F = 32.29$) وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$) وهي أقل من (0.05)، وهذا يثبت معنوية الانحدار عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$). وأن قيمة معامل بيتا المعياري ($\beta = 0.145$) وقيمة ($t = 3.550$) عند مستوى معنوية ($\text{sig} = 0.000$)، وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية، وهذا يثبت معنوية معامل الأنظمة والتعليمات عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) واستناداً لما سبق لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأنظمة والتعليمات في الحد من التهرب الضريبي في الأردن.

الفرضية الفرعية الثانية:

H₀₁₋₂ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمهارات البشرية للقائمين على تشغيل نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في الأردن.

جدول 11: تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل	معامل الانحدار β	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig
مهارات القائمين تشغيل نظام الفوترة الوطني	0.165	3.930	0.000
Sig = 0.000	F = 33.55	R ² = 0.36	R = 0.402

ولتحديد نتائج هذه الفرضية الفرعية الثانية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط وبين الجدول (11) نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثانية، حيث أن قيمة معامل الارتباط ($R = 0.402$) مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين مهارات القائمين على تشغيل نظام الفوترة والحد من التهرب الضريبي. كما يبين الجدول قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.36$)، مما يعني أن المهارات البشرية للقائمين على تشغيل النظام قد فسرت ما نسبته 36% من التباين في الحد من التهرب الضريبي في الأردن. وأن ما قيمته 64% يعزى لعوامل أخرى. وأن قيمة ($F = 33.55$) وبمستوى دلالة ($Sig = 0.000$) وهي أقل من (0.05) وهذا يثبت معنوية الانحدار عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$). وأن قيمة معامل بيتا المعياري ($\beta = 165$) وقيمة ($t = 3.930$) عند مستوى معنوية ($sig = 0.000$) وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية وهذا يثبت معنوية معامل المهارات البشرية للقائمين على نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الضريبي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) واستنادا لما سبق لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمهارات البشرية للقائمين على تشغيل نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في الأردن.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_{O3} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نظام الفوترة الضريبي الوطني الإلكتروني ممثل بالبنية التحتية والأجهزة التقنية المستخدمة في الحد من التهرب الضريبي.

جدول 12: تحليل التباين للفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل	معامل الانحدار β	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig
البنية التحتية والأجهزة التقنية المستخدمة	0.235	4.995	0.000
Sig = 0.000	F = 39.25	R ² = 0.38	R = 0.410

ولتحديد نتائج هذه الفرضية الفرعية الثالثة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وبين لنا الجدول (12) نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثالثة، حيث إن قيمة معامل الارتباط ($R = 0.410$) مما يشير إلى أن هنالك علاقة ارتباط متوسطة بين البنية التحتية، والأجهزة التقنية المستخدمة في تشغيل نظام الفوترة، والحد من التهرب الضريبي. كما يبين الجدول قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.38$)، ويعني هذا أن البنية التحتية والأجهزة التقنية المستخدمة على تشغيل النظام قد فسرت ما نسبته 38% من التباين في الحد من التهرب الضريبي في الأردن. وأن ما قيمته 62% يعزى لعوامل أخرى. وأن قيمة ($F = 39.25$) وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$) وهي أقل من (0.05)، وهذا يثبت معنوية الانحدار عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$). وأن قيمة معامل بيتا المعياري ($\beta = 0.235$) وقيمة ($t = 4.995$) عند مستوى معنوية ($\text{sig} = 0.000$) وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية وهذا يثبت معنوية البنية التحتية والأجهزة التقنية المستخدمة في تشغيل نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الضريبي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، واستناداً لما سبق لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبنية التحتية والأجهزة التقنية المستخدمة في تشغيل نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في الأردن.

مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. عدم قبول الفرضية الرئيسية الصفرية من خلال النتائج الاحصائية بوجود أثر ذي دلالة إحصائية بدرجة مرتفعة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكونات نظام الفوترة الضريبي الوطني الإلكتروني مجتمعة ممثلة: (بالأنظمة والتعليمات، والمهارات البشرية، والبنية التحتية التقنية) في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. وأن

هناك ارتباطاً بين تلك الأبعاد مجتمعة مع الحد من التهرب الضريبي، حيث بلغت قيمة هذا الارتباط (0.620)، وأن تلك الأبعاد مع بعضها تفسر ما قيمته (42%) للحد من التهرب الضريبي. 2. عدم قبول الفرضيات الفرعية الصفية الثلاثة من خلال النتائج التي أظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية بدرجة متوسطة لكل بعد من المتغيرات المستقلة على حدة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). أما فيما يتعلق بالارتباط فقد بلغت قيمة الارتباط للبعد الأول المتمثل بالأنظمة والتعليمات مع الحد من التهرب الضريبي (0.391)، في حين بلغت قيمة ارتباط البعد الثاني وهو المهارات البشرية للقائمين على تشغيل النظام مع الحد من التهرب الضريبي (0.402)، وبلغت قيمة الارتباط للبعد الثالث وهو البنية التحتية والتقنية المستخدمة (0.410). ومن الملاحظ أن تلك الارتباطات مجتمعة كانت أكثر من كل ارتباط لوحده، وأن البعد الثالث كان أكبر نسبياً من البعدين الأول والثاني.

3. اتفقت هذه الدراسة مع جميع الدراسات السابقة العربية والأجنبية الواردة في هذه الدراسة بوجود أثر ايجابي للمتغيرات المستقلة بأبعادها الثلاثة وهي الأنظمة والتعليمات والمهارات البشرية للقائمين على النظام والبنية التحتية والأجهزة التقنية المستخدمة في النظام مع المتغير التابع وهو الحد من التهرب الضريبي وكما يظهر في الجدول رقم (13) على النحو الآتي:

جدول 13: ملخص الدراسات السابقة

متسلسل	اسم صاحب الدراسة	النتائج
1	ميساء عبد اللطيف (2022)	وجود أثر إيجابي لنظام الفوترة الضريبي الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي بالإضافة إلى وجود عقوبات صريحة وواضحة ورادعة لتطبيق النظام، وكذلك زيادة الوعي الضريبي للمكلفين وزيادة الثقة فيما بينهم وبين موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.
2	ليث البطاينة (2022)	وجود أثر ايجابي واضح لنظام الفوترة على كفاءة التحصيل الضريبي ووجود أثر لتطبيق التشريعات والقوانين المتعلقة بنظام الفوترة الإلكتروني وأثر ذلك في رفع كفاءة التحصيل الضريبي، وزيادة الوعي للقائمين على إدارة الضريبة والالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة اللازمة لتطبيق الفوترة.
3	يزن أبو حسن (2019)	وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الفوترة الوطني في الحد من التهرب الضريبي حسب آراء عينة الدراسة مدققين

		دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
4	كمال مولوج وآخرون (2017)	وجود علاقة ارتباط عكسية بين نظام الدفع الإلكتروني، وانخفاض حجم الاقتصاد الخفي، وحجم التهرب الضريبي بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين انخفاض حجم الاقتصاد الخفي، وحجم التهرب الضريبي.
5	Fernández- R V. ، Salazar Ibarra ، V. H. ، Bedoya Cuba ، W. G. ، Foretell & Yzaguirre ، E. E. ، Mayuri M. A. (2023). ، Ruiz	أن عينة الدراسة تعتقد بأن استخدام نظام الضريبة الإلكتروني يساعد في مكافحة التهرب الضريبي بمقدار (9.6 %) ويساعد في عمليات التدقيق الضريبي المرهقة ب (38.8 %) وكذلك يساعد في تلافي فقدان سندات الدفع.
6	& ، I. ، Muda ، N. ، Nurhayati S. A. ، Kusuma (2023).	معرفة خصائص المستجيبين ومعرفة المشاكل التي تم التغلب عليها عند بناء القواعد الأساسية للإدارة الضريبية الإلكترونية، ومعرفة الفوائد التي تعود على الشركات والإدارة الضريبية من خلال الضريبة الرقمية.
7	أيمن حرب Hareb (2020)	وجود أثر وارتباط لضريبة الدخل على تطبيق نظم الفوترة المحاسبية، وكذلك وجود تأثير لضريبة الدخل على الإيرادات الضريبية
8	قاسم عبد الله وآخرون (2018)	أن عملية إنجاز الأعمال الضريبية تعد من أهم الاستراتيجيات للشركات العراقية، وأن هناك إمكانية لزيادة الحصيلة الضريبية.
9	(2018) Path Cia	أن متوسط التحصيل الضريبي في ولاية غوباس كان أعلى إحصائياً في الفترة التي تلت تطبيق برنامج الفوترة الإلكترونية، وأن الزيادة في التحصيل من الشركات المطلوبة ضريبياً كان أعلى من التحصيل قبل تنفيذ الفوترة الإلكترونية، مما يؤكد وجود أثر إيجابي وقوي لاستخدام برنامج الفوترة الإلكترونية.
10	Juan Jose وآخرون (2016)	اتباع الممارسات الجيدة لتحليل وتكييف النماذج الناجحة في مجالات مماثلة مثل تنفيذ الفواتير الإلكترونية في البرازيل والتشيلي. والبحث عن فرص وتحسين الأداء واعتبار الدول الناجحة في مثل هذا الموضوع معايير مرجعية لأفضل الممارسات لتطبيق الفوترة الإلكترونية.

1. لوحظ من خلال التحليل الاحصائي أن درجات التأثير لمكونات المتغير المستقل على المتغير التابع وهو الحد من التهرب الضريبي كانت مختلفة وتراوح بين المتوسطة والمرتفعة عن بعضها بعضاً، ويرجع السبب إلى اختلاف آراء وجهات النظر للعاملين (المستجيبين) للاستبانة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية.

التوصيات:

بناءً على ما سبق فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. ضرورة قيام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية بالإسراع في تطبيق نظام الفوترة الإلكتروني، والربط الكامل مع الحكومة الإلكترونية، وربط تقديم الخدمات الحكومية للمكلفين سواء أكانوا أفراداً أم شركات إلا بعد الالتزام بتسوية الأمور الضريبية مع الدائرة وبشكل قانوني.
2. ضرورة تعديل التشريعات فيما يخص الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالمجال الضريبي لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة في العمل الإلكتروني الضريبي، والاعتماد على استخدام أحدث البرمجيات والمعلومات التكنولوجية المتعلقة بتحصيل الضرائب إلكترونياً بما يتناسب مع متطلبات نظام الفوترة الضريبي الوطني الإلكتروني.
3. تعزيز الإجراءات الضريبية فيما يتعلق بالمهارات للقائمين على تشغيل واستدامة نظام الفوترة الإلكتروني الوطني الضريبي من حيث أعداد الكوادر المؤهلة والمدرّبة على استخدام التقنيات والبرامج الحديثة، وذلك من خلال: التطوير والتدريب للكوادر، وتوفير البنية التحتية مع التقنيات الحديثة للاستخدام، مع ضرورة الاستفادة من الدول التي سبقت في مجال استخدام نظام الفوترة الإلكتروني.
4. ضرورة تصنيف المكلفين كأفراد أو شركات وتصنيف القطاعات المكلفة بالضريبة نوعاً وكمّاً، وبناءً على التصنيف يتم وضع نماذج إلكترونية خاصة بكل صنف وكل قطاع للتسهيل على المكلفين عملية التعامل مع الأنظمة وبساطة الإجراءات مع ضرورة الإعداد لبنك وطني لجميع المكلفين سواء الطبيعيين أو الاعتباريين لأغراض التحصيل والمتابعة والتقييم المستقبلي.
5. ضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول متطلبات أخرى غير المدروسة لتشغيل نظام الفوترة الضريبي الوطني الإلكتروني، وإجراء دراسات أخرى لتقييم التجربة الحالية الجزئية حول النظام.

المراجع العربية والأجنبية

أولاً: المراجع العربية:

- الزعيبي، محمد بلال، والطلافة عباس (2017)، النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية (طبعة) 3. دار وائل للنشر والتوزيع / عمان.
- المحاميد، ربيع محمد رشيد (2018)، أثر إجراءات مديرية المعلومات والاقتطاعات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الحد من التهرب الضريبي في الأردن، [رسالة غير منشورة]، جامعة آل البيت.
- أبو نصار، محمد حسين، (2020) محاسبة الضرائب - ضريبة الدخل والمبيعات، طبعة 3. دار وائل للنشر والتوزيع / عمان.
- ضرغام، ماهر موسى، والعمور، سالم عميرة (2009)، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 5 (2).
- مأمون شخاترة، (2020)، أثر منظومة ضريبة الدخل والمبيعات في رفع كفاءة تحصيل الضرائب في الأردن. مجلة جامعة العلوم الإسلامية العالمية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد (28)، 186-203.
- مسودة، سناء، وهاني الخوالدة، (2015)، دور قانون ضريبة الدخل الأردني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة المدققين بالدائرة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد (2).
- نشوان، إسكندر (2017)، استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل بدولة فلسطين. دراسة تحليلية. مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية (21)، 1، 213-258.
- عبد اللطيف، ميساء (2022)، أثر تطبيق نظام الفوترة في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر المدققين في ضريبة الدخل الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء الأهلية.
- البطاينة، ليث (2022). الأثر المتوقع لنظام الفوترة الإلكترونية في رفع كفاءة نظام التحصيل الضريبي في الأردن (دراسة حالة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء الأهلية.
- أبو حسن، يزن (2019)، الأثر المتوقع لتطبيق نظام الفوترة الوطني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.

كمال، م.، مولوج، حميد، فشيت، إبراهيم، مزيود، إسماعيل. (2018). أثر تبني نظام الدفع الإلكتروني على الحد من التهرب الضريبي في الجزائر: دراسة ميدانية. *المجلة المصرية لعلوم المعلومات*, 5(2), 87-116.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Afshari, S., Nasiripour, A. A., & Nasiripour, A. (2016). Factors Influencing the Adoption of Electronic Tax Systems: Evidence from Iranian Companies. *International Journal of Accounting and Information Management*, 24(4), 444-461

Al Baaj, Q. M. A., Al Marshedi, A. A. S., & Al-Laban, D. A. A. (2018). The impact of electronic taxation on reducing tax evasion methods of Iraqi companies listed in the Iraqi stock exchange. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(4), 1-13.

AL-frijat, Y. S. (2013). The Impact of Accounting Information Systems Used in the Income Tax Department on the Effectiveness of Tax Audit and Collection in Jordan. *Journal of Emerging Trend in Economics and management Sciencies*, 5, (1).

Al-Frijat, Y. S. (2014). The impact of accounting information systems used in the income tax department on the effectiveness of tax audit and collection in Jordan. *Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences*, 5(1), 19-25.

Benschneider, A., & Maciejewski, M. (2018). The e-Invoice Compliance Matrix: A Holistic Approach to Assessing the Effectiveness of Electronic Invoice Compliance Systems. *Information Systems Management*, 35(2), 157-176

Bird, R. M. (2008). Taxation and Development. *The World Bank Research Observer*, 23(2), 151-168

Brown, A. (2019). The Economic Impact of Tax Evasion: Evidence from Multiple Countries. *Journal of Economic Research*, 25(3), 112-127

- Brown, A. (2020). Direct Electronic Tax Invoicing: A Comparative Analysis of Global Practices. *International Journal of Taxation Technology*, 15(4), 231-248
- Ford, J. (2013). *The Effects of Taxation. Journal of Economic Literature*, 51(2), 373-421.
- Garcia, M. (2019). Electronic Tax Invoicing: A Catalyst for Tax Compliance and Efficiency. *Journal of Tax Technology*, 24(3), 112-127
- Grijalva Salazar, R. V., Fernández-Bedoya, V. H., Ibarra Fretell, W. G., Cuba Mayuri, E. E., & Yzaguirre Ruiz, M. A. (2023). Electronic invoicing: a cross sectional study of its implementation in micro and small businesses in Lima, Peru. *F1000Research*, 12, 189.
- Harb, A. S. M. (2020). Impact of Income Tax Performance on the Application of Accounting Billing Systems in Jordan: Applied to Income Tax Directorates in Jordan. *International Journal of Financial Research*, 11(5), 172-179.
- John Anderson,(2019)"The Impact of Electronic Tax Invoicing on Tax Compliance Efficiency." *Journal of Taxation and Revenue*, Volume 28, Issue 2 and Business Efficiency
- Madzharova, B. (2014). The impact of cash and card transactions on VAT collection efficiency. The usage, costs and benefits of cash—revisited, 521-559.
- Maria Rodriguez.(2020). "Common Features of Electronic Tax Invoicing Systems Worldwide" *International Journal of Taxation Technology*, Volume 20, Issue 3
- Musgrave, R. A., & Musgrave, P. B. (2016). *Public Finance in Theory and Practice*. McGraw-Hill Education
- Nurhayati, N., Muda, I., & Kusuma, S. A. (2023). Building Block in Digital Tax Administration: Literature Review. *International Journal of Social Service and Research*, 3(2), 566-576.
- Ramírez-Jiménez, J. J., La O-Selva, D., & Cortés-Morales, R. (2016). Electronic Invoice in Costa Rica: Challenges for Its Implementation. *International Association for Development of the Information Society*.

- Rosen, H. S., & Gayer, T. (2010). *Public Finance*. McGraw-Hill
- Saeed, K. A., Aljohani, N. R., Al-Khalifa, A. S., & Al-Enezi, F. (2018). *Electronic Tax Invoices Adoption in Saudi Arabia: An Empirical Investigation*. *Telematics and Informatics*, 35(5), 1355-1371
- Sivabalan, P., & Chiang, J. (2019). Factors Influencing the Acceptance of Electronic Tax Filing Systems: A Study of Malaysian Taxpayers. *Information Systems Management*, 36(2), 163-176
- Slemrod, J. (2007). Cheating ourselves: The economics of tax evasion. *Journal of Economic Perspectives*, 21(1), 25-48
- Smith, J. (2020). Tax Evasion: A Global Challenge. *International Journal of Taxation Studies*, 15(2), 45-58
- Smith, J. (2021). Tax Evasion: Causes, Consequences, and Countermeasures. *American Journal of Taxation*, 45(3), 215-230
- Smith, J. (2021). *The Impact of Electronic Invoicing on Business Operations*. *Journal of Electronic Commerce*, 25(3), 123-137
- Smith, J. (2021). The Role of Electronic Tax Invoicing in Modern Taxation. *Journal of Taxation and Revenue*, 30(2), 45-58
- Stewart, M. (2022). *Tax and Government in the 21st Century*. Cambridge University Press.
- Stiglitz, J. E., & Rosengard, J. K. (2015). *Economics of the Public Sector*. W.W. Norton & Company
- Tear JM, Hudson J. (2004). Tax Performance Comparative Study. *J. Int. Dev*, 16, pp785 802
- Teera, J. M., & Hudson, J. (2004). Tax performance: a comparative study. *Journal of international development*, 16(6), 785-802.

Vieira, P. A., Pimenta, D. P., Cruz, A. F. D., & Souza, E. M. S. D. (2019). Effects of the electronic invoice program on the increase of state collection. *Revista de Administerial Publica*, 53, 481-491.